

تمتلك مجتمعة ما يزيد على 4 تريليونات دولار من الأصول

بقيادة سعودية.. صفقات الصناديق السيادية الخليجية الأعلى منذ 15 عاما



صناديق الثروة الخليجية السيادية إلى أعلى مستوى في 15 عاما

وصل حجم الصفقات العالمية التي أبرمتها صناديق الثروة السيادية الشرق أوسطية إلى أعلى مستوى في 15 عاما.

وأفاد تقرير حديث لوكالة «بلومبرج»، أن تلك المؤسسات شكلت، بما في ذلك جهاز أبوظبي للاستثمار «أبيا» وصندوق الاستثمارات العامة السعودي وهيئة قطر للاستثمار، 54% من أصل 96 مليار دولار نشرتها الصناديق السيادية على مستوى العالم خلال النصف الأول من عام 2024، وفقا لبيانات الشركة الاستشارية «جلوبال إس دبليو إف»؛ مشيرة إلى أنه أعلى معدل منذ عام 2009.

وتعزز هذه الأرقام مدى أهمية صناديق الشرق الأوسط هذه، والتي تمتلك مجتمعة ما يزيد على 4 تريليونات دولار من الأصول، بالنسبة لتدفقات رأس المال العالمي. ولققت «بلومبرج»، إلى

انجذاب المصرفيين وعمالقة الاستثمار ورؤساء صناعة التكنولوجيا من جميع أنحاء العالم بشكل متزايد إلى المنطقة للمساعدة في دعم عمليات شراء الشركات أو جمع أموال جديدة أو تمويل خططهم الاستثمارية على مدى السنوات القليلة الماضية.

وأشار التقرير، إلى أنه على الرغم من حالة عدم اليقين في السوق التي تدعو الصناديق العالمية إلى توخي الحذر؛ إلا أن الصناديق الموجودة في الخليج، وخاصة في أبوظبي، تلقت مكاسب كبيرة غير متوقعة من النفط وأصبحت أكثر نشاطاً من أي وقت مضى. وقد تزايدت أهمية صناديق الشرق الأوسط السيادية في وقت قام فيه العديد من نظرائها العالميين بخفض الإنفاق. ووفقاً للتقرير، كانت الصناديق الآسيوية، بما في ذلك «جي آي سي» و«تماسيك القابضة» من

تحسن ثقة الأعمال الصناعية في اليابان للمرة الأولى منذ ستة أشهر



بنك اليابان المركزي

طوكيو - «كونا»: ذكر بنك اليابان المركزي أمس الاثنين أن الثقة بين كبار المصنعين اليابانيين أظهرت تحسناً للمرة الأولى منذ ستة أشهر.

وأظهر تقرير «تاتكان» الصادر عن البنك المركزي أن مؤشر الشركات المصنعة الكبرى مثل شركات صناعة السيارات وصناعة الإلكترونيات ارتفعت إلى زائد 13

نقطة في يونيو مقابل 11 نقطة في مارس. وبلغ مؤشر الشركات الكبيرة غير الصناعية 33 نقطة بانخفاض نقطتين مقارنة بالربع الأول من عام 2024 لأول مرة منذ يونيو 2020.

ويتم نشر تقرير «تاتكان» الياباني أربع مرات كل عام ويعد من المؤشرات الأكثر مراقبة لثقة الأعمال لثالث أكبر اقتصاد في العالم.

يهدف دعم نمو الاقتصاد الوطني وتعزيز دور القطاع الخاص

قطر تخفض القيمة الإيجارية لأراضي المنطقة الصناعية



قطر تسعى لتعزيز دور القطاع الخاص في تنويع الاقتصاد

خففت قطر القيمة الإيجارية لأراضي المنطقة الصناعية التابعة لوزارة البلدية، مؤكدة أن القرار يهدف دعم نمو الاقتصاد الوطني، وتعزيز دور القطاع الخاص في تنويع الاقتصاد، والإسهام في دعم مسيرة التنمية التي تشهدها البلاد.

وقال وزير البلدية عبدالله العطية، إن إصدار قرار تخفيض القيمة الإيجارية لأراضي المنطقة الصناعية التابعة للوزارة يأتي في إطار الاستراتيجية التي أطلقتها الوزارة مؤخراً، وتنفيذاً لأهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024 - 2030 الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتحسين آليات السوق، وتنافسية المنتج المحلي، وذلك في إطار الجهود المتواصلة في الدولة لتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030.

وينص القرار على تخفيض القيمة الإيجارية للأراضي المخصصة للأنشطة التجارية من 100 ريال إلى 10 ريالات للمتر المربع سنوياً، أي خفضها بنسبة 90 في المئة، إضافة إلى تخفيض القيمة الإيجارية للأراضي المشاريع اللوجستية من 20 ريال إلى 5 ريالات للمتر المربع سنوياً، والأراضي ذات الترخيص الصناعي إلى 5 ريالات للمتر المربع سنوياً، مقارنة بـ 10 ريالات في السابق.

وفيما يتعلق بالقيمة الإيجارية للأنشطة المختلطة، أوضح القرار الوزاري أنه في حال استغلال مساحة الأرض في النشاط التجاري دون توافر نشاط صناعي أو لوجستي؛ تحسب القيمة الإيجارية كاملة بواقع 10 ريالات للمتر المربع سنوياً، وهي نفس القيمة الإيجارية (10) ريالات للمتر المربع لكل من منافذ بيع المواد الغذائية للمساحة المغطاة للمنشأة.

القائمة، والأراضي المستخدمة في نشاط تجاري كملحق خدمي للنشاط الصناعي أو اللوجستي، ومحطات البترول والخدمات المساندة لها، ومحطات خدمة السيارات المساندة، وفقاً للمساحة المغطاة للمبنى التجاري، والمستغل بهذه الخدمات.

وأشار القرار إلى أنه في حال استغلال الأراضي في الأنشطة غير التجارية، مثل سكن العاملين كملحق خدمي للمنشأة الصناعية أو اللوجستية تحسب القيمة الإيجارية بواقع 5 ريالات للمتر المربع سنوياً، أما بالنسبة للأراضي المستغلة بالكامل للاستخدام السكني دون توافر النشاط الصناعي أو اللوجستي، تحسب القيمة الإيجارية بواقع 10 ريالات للمتر المربع سنوياً.

وأوضح القرار الوزاري أنه عند استغلال الأراضي في أنشطة المعارض فإن القيمة الإيجارية تحسب بواقع 5 ريالات للمتر المربع سنوياً إذا كانت لعرض السلع المنتجة أو المصنعة أو المخزنة بالموقع لذات النشاط القائم، وبحسب عقد المنشأة ونفس مستأجر القسيمة، وبواقع 10 ريالات للمتر المربع سنوياً للمساحة المغطاة للمعرض القائم، إذا كانت للاستخدام التجاري، ولغير المستثمر الفعلي للأرض.

ونص القرار الجديد على إبرام عقود أراضي المنطقة الصناعية التابعة لوزارة البلدية مدة خمس وعشرين سنة، تبدأ من تاريخ استلام الأرض المؤجرة، مع إمكانية مراجعة القيمة الإيجارية كل خمس سنوات، بداية من تاريخ العمل بالقرار الوزاري، ويجوز لوزير البلدية بعد انقضاء هذه المدة إعادة النظر في هذه القيمة.

بفضل آمال خفض أسعار الفائدة الأمريكية

أسعار الذهب تستقر.. وتوقعات بتحقيق المزيد من المكاسب

الوقت	المنطقة	الذهب	التغيرت	القيمة السابقة
16:00	البحرين	مؤشر الذهب (الدين)	0.1%	-
17:45	البحرين	مؤشر الذهب (الدين)	51.7	51.3
18:00	البحرين	مؤشر الذهب (الدين)	49.2	48.7
18:00	البحرين	مؤشر الذهب (الدين)	55.8	57.0



مارك بوسارد



الذهب يستقر وسط توقعات بخص أسعار الفائدة في الولايات المتحدة

إلى نمو بنسبة 0.6% وتراجع زوج اليورو / الدولار الأمريكي بنسبة 0.1% ليصل إلى 1.0695، حيث تأثر اليورو بمزيد من عدم اليقين السياسي قبل بدء الانتخابات الفرنسية في نهاية هذا الأسبوع.

وارتفع زوج الدولار الأمريكي/الدين الياباني بشكل هامشي إلى 17.2660، ليظل قريباً من أعلى مستوى له منذ نوفمبر. ويتنبأ مؤشر مديري المشتريات الصيني الرئيسية، والتي من المقرر صدورها خلال عطلة نهاية الأسبوع.

1.3% مقابل الدولار في يونيو الماضي، وكان اليورو في طريقه لتسجيل أكبر انخفاض شهري له منذ يناير/كانون الثاني مع حالة عدم اليقين السياسي في الفترة التي تسبق الانتخابات العامة في فرنسا.

وصل زوج الجنيه الاسترليني/الدولار الأمريكي إلى 1.2641، مدعوماً بالبيانات التي أظهرت نمو الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.7% في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام مقارنة بالربع السابق، وهو أعلى من التقديرات الأولية التي أشارت

الغائبة بحلول سبتمبر. واستقر الذهب الفوري عند 2,326.47 دولاراً للأونصة. وارتفعت الأسعار بأكثر من 4% خلال هذا الربع، وارتفعت الفضة الفورية بنسبة 0.3% لتصل إلى 29.15 دولاراً وارتفع البلاتين بنحو 1% ليصل إلى 997.13 دولاراً. وكان كلا المعدنين قد حقق مكاسب فصلية.

العملات

تراجع الدولار الأمريكي يوم الجمعة بعد أن أظهرت البيانات تراجع التضخم في أكبر اقتصاد في العالم الشهر الماضي، مما عزز التوقعات بأن يبدأ الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة هذا العام. انخفض اليورو بنسبة

مؤشر هانج سنغ في هونغ كونغ بنسبة 0.3% ليصل إلى 17,767.93، في حين ارتفع مؤشر شنغهاي المركب بنسبة 0.9% ليصل إلى 2,971.18. وفي اليابان، أعلنت الحكومة اليابانية أن الإنتاج الصناعي كان أقوى مما كان متوقعاً في مايو عند 2.8% ولم يتغير معدل البطالة عن الشهر السابق عند 2.6%

السلع

استقرت أسعار الذهب يوم الجمعة واتجهت نحو تحقيق ثالث مكاسب فصلية على التوالي بعد أن جاء تقرير التضخم الأمريكي الرئيسي متوافقاً إلى حد كبير مع التوقعات، مما عزز الآمال في أن يخفض الاحتياطي الفيدرالي أسعار

تأثيرات انتخابات البرلمان الأوروبي في أوائل يونيو التي شهدت فوز أحزاب المعارضة على نطاق واسع بالسلطة. الأسواق الآسيوية ارتفعت الأسهم الآسيوية يوم الجمعة في ظل ترقب المتداولين إلى تقرير رئيسي حول التضخم الذي قد يؤثر على الخطوة التالية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن

أسعار الفائدة

وارتفع مؤشر نيكاي 225 القياسي الياباني بنسبة 0.4% إلى 39,583.08. وارتفع مؤشر SP/ASX 200 الأسترالي بنسبة 0.1% إلى 7,768.00. وارتفع مؤشر كوسبي الكوري الجنوبي بنسبة 0.1% إلى 2,787.51. وارتفع

هذا العام. السوق الأوروبية أغلقت أسواق الأسهم الأوروبية شهرها الضعيف يوم الجمعة، مع توتر المستثمرين في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي نتيجة الشكوك السياسية والتحديات الاقتصادية. ففي ألمانيا، انخفض المؤشر الرئيسي لبورصة فرانكفورت بنسبة 1.5% في يونيو، بينما أنهت البورصة الإيطالية في ميلانو الشهر على انخفاض بنسبة 3.9%.

وتضررت الأسهم الأوروبية في شهر يونيو نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى المخاوف بشأن تداعيات الصراعات في أوكرانيا والشرق الأوسط، فضلاً عن

مستوياتها على الإطلاق. وارتفعت عوائد سندات الخزنة في سوق السندات بعد أن تراجعت في البداية تراجع التضخم. حيث ارتفع العائد على سندات الخزنة لأجل 10 سنوات، والذي يؤثر على أسعار الفائدة على الرهون العقارية والفروض الاستهلاكية الأخرى، إلى 4.38% من 4.30% قبل صدور بيانات نفقات الاستهلاك الشخصي.

أنهى مؤشر ستاندرد آند بورز يوم التداول الأخير من شهر يونيو بمكاسب بنسبة 3.5% خلال الشهر. وارتفع المؤشر بنحو 14.5% هذا العام حتى الآن. وارتفع مؤشر ناسداك بحوالي 6% خلال الشهر، كما ارتفع بنسبة 18.1%

قال مارك بوسارد، رئيس قسم المخاطر، أنه بي إم كابيتال: تخلت الأسهم في وول ستريت عن مكاسبها المبكرة وأغلقت على انخفاض الجمعة، منهية بذلك سلسلة مكاسب استمرت ثلاثة أسابيع متتالية لمؤشر ستاندرد آند بورز 500.

وأدت موجة من عمليات البيع في وقت متأخر من يوم أمس إلى انخفاض المؤشر القياسي بنسبة 0.4% وتراجعته خلال الأسبوع. وانخفض مؤشر ناسداك المركب بنسبة 0.7% في حين أغلق مؤشر داو جونز الصناعي على انخفاض بنسبة 0.1%. وعلى الرغم من الإغلاق السلبي، لا يزال مؤشر ستاندرد آند بورز 500 وناسداك بالقرب من أعلى